بدون زعل

قرارات الرئيس هادي

عبدالفتاح علي البنوس

< أُنتخب الرئيس عبدربه منصور هادي رئيساً للبلاد من خلال الانتخابات الرئاسية التوافقية، حيث أجمعت القوى السياسية اليمنية باستثناء «الحوثيين وقوى الحراك الجنوبي» على أن يكون رجل المرحلة من خلال قيادته دفة السفينة اليمانية الى شاطئ الأمان، وبموجب البيعة الديمقراطية التي حصل عليها الرئيس هادي من قبل أكثر من ستة ملايين ناخب يمني أصبح صاحب القرار الأول في البلاد وأضحت قراراته ملزمة للجميع دون استثناء، حيث أصدر الرئيس هادي جملة من القرارات الرئاسية التي تأتي ضمن استحقاقات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتمت الاستجابة لتلك القرارات دون أي تذمر وذلك حرصاً على الدفع بالتسوية السياسية نحو الأمام وعدم وضع أي عراقيل أو صعاب تحول دون ذلك.

< وعلى الرغم من أن الكثير من هذه القرارات اتسمت بعدم الإنصاف نظراً لكونها صبّت في مصلحة قوى سياسية معينة الا أن التحلي بالحكمة والعقلانية والحرص على المصلحة الوطنية لدى الطرف الذي رأى تلك القرارات بأنها تستهدفه دفعه الى عدم الاعتراض عليها، وأعلن تأييده لكل قرارات الرئيس هادي، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ واضحاً بأن أحزاب اللقاء المشترك والإصلاح بدرجة رئيسية مسنوداً باللواء علي محسن، أرادوا أن يوظفوا المرحلة الانتقالية لمصلحتهم وخصوصاً مع قرب الاستحقاقات الانتخابية وذلك من خلال تصفية أعضاء المؤتمر وإقصائهم من مناصبهم وإحلال قيادات إصلاحية وذلك تمهيداً لأخونة بعض المحافظات واستخدام نفس الأوراق التي كان الإصلاح يتهم بها النظام السابق وهي الإعلام الرسمي والمال العام والوظيفة العامة من أجل ممارسة الضغوطات ودغدغة عواطف الناس من أجل استعادة الثقة لدى المواطنين والتي فقدت خلال الأزمة السياسية وتداعياتها المؤسفة التي أظهرت الإصلاح على حقيقته بعيداً عن تأثير مساحيق التجميل وعمليات الدبلجة والمونتاج.

اليوم الإصلاح وحلفاؤه العسكريون والقبليون متجاهلون نصوص المبادرة الخليجية ومتشدقون بالثورة، ويدّعون بأن أنصار النظام السابق فاسدون وقتلة الشباب والبلاطجة وغيرها من التهم التي يوزعونها على كل من رفض الانضمام إليهم حيث يتسابقون على تعيين الكوادر المحسوبة عليهم ويرون بأن الوطن قد أصبح في ملكيتهم، متجاهلين بأن غالبية الشعب لم تكن معهم وأنهم يمثلون نصف الحكومة ومن حقهم المشاركة في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية وفق متطلبات التوافق والوفاق الوطني.

لقد صدرت قرارات جمهورية وزارية بتعيين قيادات محسوبة على الإصلاح والقوى المتحالفة معهم ولم يعترض عليها المؤتمر وأحزاب التحالف ومن بينها قرارات لعناصر كانت من العناصر الفاعلة في تأزيم الأوضاع في البلاد ولم يعترض عليها احتراماً وتقديراً وتأييداً للرئيس هادي وفي المقابل نشاهد الاصلاح يولول ويُعلن التمرد على قرار الرئيس هادي بتعيين جبران صادق باشا وكيلاً مساعداً لمحافظة إب وساقوا في حق الرجل قائمة طويلة عريضة من الاتهامات وذلك من أجل ممارسة الضغط على الرئيس للعدول عن قراره وكأن المسألة «لعبة أطفال»، أقاموا المظاهرات والاعتصامات وجيشوا حملة إعلامية ضد قرار الرئيس وكأنهم يريدون أن يقولوا له: ليس من حقك تعيين أي شخص قبل استشارتنا وموافقتنا، هذا التمرد الواضح والذي يُعد عرقلة للتسوية السياسية جاء في الوقت الذي يصدر فيه الرئيس هادي بتعيين أحد مرافقي صادق الأحمر وكيلاً لمحافظة عمران.

إن تصرفات مثل هذه يجب أن يضع لها الرئيس هادي حداً قبل أن يستفحل أصحابها، يجب أن يُسلّم الاصلاح ومن دار في فلكه بقرارات رئيس الجمهورية، ويجب عليهم أن يتخلصوا من معاييرهم المريضة والمأزومة، فلا يوجد في اليمن ثُوار وبلاطجة كما يتخيلون ذلك، هناك مبادرة وهناك تسوية ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحويل البلاد الى غنيمة لهم، ولطالما قلنا بأن اعتماد معايير المفاضلة المتبعة في الخدمة المدنية هي الوسيلة الأنسب لتعيين القادة والمدراء في مختلف مؤسسات وقطاعات الدولة بعيداً عن معايير الولاء الحزبي والمحسوبية والولاءات الشخصية ولكنهم رفضوا ذلك، في تعز بدأ المحافظ شوقي هائل هذه الخطوة ولكنهم رفضوا التسليم بها لأنهم يريدون فرض قيادات حزبهم المتعطش للاستحواذ على السلطة.

لو كان المؤتمر خرج بمسيرات ونفذ اعتصامات وشن حملات إعلامية على تعيين علي محسن الأحمر مستشاراً للرئيس عبدربه منصور هادي، ونصر طه مديراً لمكتب الرئاسة وهاشم الأحمر ملحقاً عسكرياً في السعودية ومحمد علي محسن في قطر وصادق سرحان ونبيل الفقيه وحميد القشيبي وغيرهم، لكان الاصلاح أشعل الدنيا واتهم المؤتمر الشعبي بعرقلة التسوية والتمرد على قرارات الرئيس، أما قيامهم بذلك فهو من الاشياء المباحة لهم دون غيرهم، الإصلاح بهذه التصرفات كشف عن فكره وسياسته الاقصائية ونزعته الفردية المفرطة، وهذا ما يتطلب يقظة واستفاقة مؤتمرية وطنية لتعريتها وإفشالها، وعلى الرئيس عبدربه منصور هادي أن يعي جيداً أن الاصلاح وعلي محسن وأولاد الأحمر يريدون أن يظهروه أمام الشعب بأنه خاتم في أيديهم من خلال الضغط عليه لإلغاء قرار تعيين جبران باشا، نريد أن يفهم هؤلاء بأن قرارات رئيس الجمهورية غير خاضعة للمداولة والنقاش ولا تحتاج الى تأييد أو رفض هذا الطرف أو ذاك، فقراراته ملزمة للجميع وأن التمرد عليها يعد خيانة وطنية وعرقلة للتسوية ومحاولة لإجهاض الحوار..

الجيشان التركي والمصري وفخ «الأخونة»

من الذي اقنع الجيش التركي وكيف لأي طرف كان اقناعه بالتخلي عن اساس عقيدته منذ عهد اتاتورك ليسمح للاسلمة بالترشيح فقط في انتخابات وليس بالنجاح؟
لماذا لم يضغط على «مبارك» وأي طرف في مصر ليسمح بديمقراطية وبترشيح الاخوان لينجحوا ويصلوا الى الحكم بالطريقة التركية.. ولنا سابقة فوز بالديمقراطية للاخوان في الجزائر ولكن الجيش تصدى لها وأجهضها؟

مطهر الأشموري

< أُنتخب الرئيس عبدربه منصور هادي رئيساً للبلاد من خلال الانتخابات الرئاسية التوافقية، حيث أجمعت القوى السياسية اليمنية باستثناء «الحوثيين وقوى الحراك الجنوبي» على أن يكون رجل المرحلة من خلال قيادته دفة السفينة اليمانية الى شاطئ الأمان، وبموجب البيعة الديمقراطية التي حصل عليها الرئيس هادي من قبل أكثر من ستة ملايين ناخب يمني أصبح صاحب القرار الأول في البلاد وأضحت قراراته ملزمة للجميع دون استثناء، حيث أصدر الرئيس هادي جملة من القرارات الرئاسية التي تأتي ضمن استحقاقات المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتمت الاستجابة لتلك القرارات دون أي تذمر وذلك حرصاً على الدفع بالتسوية السياسية نحو الأمام وعدم وضع أي عراقيل أو صعاب تحول دون ذلك.

< وعلى الرغم من أن الكثير من هذه القرارات اتسمت بعدم الإنصاف نظراً لكونها صبّت في مصلحة قوى سياسية معينة الا أن التحلي بالحكمة والعقلانية والحرص على المصلحة الوطنية لدى الطرف الذي رأى تلك القرارات بأنها تستهدفه دفعه الى عدم الاعتراض عليها، وأعلن تأييده لكل قرارات الرئيس هادي، إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ واضحاً بأن أحزاب اللقاء المشترك والإصلاح بدرجة رئيسية مسنوداً باللواء علي محسن، أرادوا أن يوظفوا المرحلة الانتقالية لمصلحتهم وخصوصاً مع قرب الاستحقاقات الانتخابية وذلك من خلال تصفية أعضاء المؤتمر وإقصائهم من مناصبهم وإحلال قيادات إصلاحية وذلك تمهيداً لأخونة بعض المحافظات واستخدام نفس الأوراق التي كان الإصلاح يتهم بها النظام السابق وهي الإعلام الرسمي والمال العام والوظيفة العامة من أجل ممارسة الضغوطات ودغدغة عواطف الناس من أجل استعادة الثقة لدى المواطنين والتي فُقدت خلال الأزمة السياسية وتداعياتها المؤسفة التي أظهرت الإصلاح على حقيقته بعيداً عن تأثير مساحيق التجميل وعمليات الدبلجة والمونتاج.

اليوم الإصلاح وحلفاؤه العسكريون والقبليون متجاهلون نصوص المبادرة الخليجية ومتشدقون بالثورة، ويدّعون بأن أنصار النظام السابق فاسدون وقتلة الشباب والبلاطجة وغيرها من التهم التي يوزعونها على كل من رفض الانضمام إليهم حيث يتسابقون على تعيين الكوادر المحسوبة عليهم ويرون بأن الوطن قد أصبح في ملكيتهم، متجاهلين بأن غالبية الشعب لم تكن معهم وأنهم يمثلون نصف الحكومة ومن حقهم المشاركة في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية وفق متطلبات التوافق والوفاق الوطني.

لقد صدرت قرارات جمهورية وزارية بتعيين قيادات محسوبة على الإصلاح والقوى المتحالفة معهم ولم يعترض عليها المؤتمر وأحزاب التحالف ومن بينها قرارات لعناصر كانت من العناصر الفاعلة في تأزيم الأوضاع في البلاد ولم يعترض عليها احتراماً وتقديراً وتأييداً للرئيس هادي وفي المقابل نشاهد الاصلاح يولول ويُعلن التمرد على قرار الرئيس هادي بتعيين جبران صادق باشا وكيلاً مساعداً لمحافظة إب وساقوا في حق الرجل قائمة طويلة عريضة من الاتهامات وذلك من أجل ممارسة الضغط على الرئيس للعدول عن قراره وكأن المسألة «لعبة أطفال»، أقاموا المظاهرات والاعتصامات وجيشوا حملة إعلامية ضد قرار الرئيس وكأنهم يريدون أن يقولوا له: ليس من حقك تعيين أي شخص قبل استشارتنا وموافقتنا، هذا التمرد الواضح والذي يُعد عرقلة للتسوية السياسية جاء في الوقت الذي يصدر فيه الرئيس هادي بتعيين أحد مرافقي صادق الأحمر وكيلاً لمحافظة عمران.

إن تصرفات مثل هذه يجب أن يضع لها الرئيس هادي حداً قبل أن يستفحل أصحابها، يجب أن يُسلّم الاصلاح ومن دار في فلكه بقرارات رئيس الجمهورية، ويجب عليهم أن يتخلصوا من معاييرهم المريضة والمأزومة، فلا يوجد في اليمن ثُوار وبلاطجة كما يتخيلون ذلك، هناك مبادرة وهناك تسوية ولا يمكن بأي حال من الأحوال تحويل البلاد الى غنيمة لهم، ولطالما قلنا بأن اعتماد معايير المفاضلة المتبعة في الخدمة المدنية هي الوسيلة الأنسب لتعيين القادة والمدراء في مختلف مؤسسات وقطاعات الدولة بعيداً عن معايير الولاء الحزبي والمحسوبية والولاءات الشخصية ولكنهم رفضوا ذلك، في تعز بدأ المحافظ شوقي هائل هذه الخطوة ولكنهم رفضوا التسليم بها لأنهم يريدون فرض قيادات حزبهم المتعطش للاستحواذ على السلطة.

> **الجيش الجزائري أسقط «الأخونة» مبكراً**

لو كان المؤتمر خرج بمسيرات ونفذ اعتصامات وشن حملات إعلامية على تعيين علي محسن الأحمر مستشاراً للرئيس عبدربه منصور هادي، ونصر طه مديراً لمكتب الرئاسة وهاشم الأحمر ملحقاً عسكرياً في السعودية ومحمد علي محسن في قطر وصادق سرحان ونبيل الفقيه وحميد القشيبي وغيرهم، لكان الاصلاح أشعل الدنيا واتهم المؤتمر الشعبي بعرقلة التسوية والتمرد على قرارات الرئيس، أما قيامهم بذلك فهو من الاشياء المباحة لهم دون غيرهم، الإصلاح بهذه التصرفات كشف عن فكره وسياسته الاقصائية ونزعته الفردية المفرطة، وهذا ما يتطلب يقظة واستفاقة مؤتمرية وطنية لتعريتها وإفشالها، وعلى الرئيس عبدربه منصور هادي أن يعي جيداً أن الاصلاح وعلي محسن وأولاد الأحمر يريدون أن يظهروه أمام الشعب بأنه خاتم في أيديهم من خلال الضغط عليه لإلغاء قرار تعيين جبران باشا، نريد أن يفهم هؤلاء بأن قرارات رئيس الجمهورية غير خاضعة للمداولة والنقاش ولا تحتاج الى تأييد أو رفض هذا الطرف أو ذاك، فقراراته ملزمة للجميع وأن التمرد عليها يعد خيانة وطنية وعرقلة للتسوية ومحاولة لإجهاض الحوار..

الاقصاء من الوظيفة العامة

توفيق الجندى

مما لاشك فيه ان الوظيفة العامة حق مشروع لكل مواطن الحصول عليها باعتباره مواطن له حقوق وعليه واجبات والواجب هو المدخل لنيل الحق ومسئولية الدولة العمل على فتح فرص عمل جديده تستوعب العاطلين عن العمل واستيعاب المخرجات الجامعية والفنية كما يستوجب قيام شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والانطلاق فى عملية الاستثمار للمشاريع الصناعية والزراعية والانتاجيةالعملاقة التى ترفد الاقتصاد الوطنى بالعملة الصعبة وتخلق عملية تحول نوعى فى الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية المستقلة عن التبعية للقوى الاستعمارية والاحتكارات الدولية فى مختلف المجالات بهدف خلق فرص عمل جديدة تستوعب البطالة التى يعانى منها المجتمع وتخفيف الاعباء التى تواجهها الدولة تلك العملية التى يجب ان تستند الى اعتماد مبداء التخطيط العلمى الشامل ومسح دقيق لعدد السكان وللموارد والثروات والمواد الخام التى يمتلكها الوطن وتدخل ضمن الحدود السياسية والسيادية التى تمتلكها الدولة كما ان هناك مشاريع مشتركة مع دول الجوار فى الثروات النفطية والغازية للأغراض المشتركه وغيرها من الثروات التى سيتم اكتشافها مستقبلاً ان عملية البناء بحاجة الى اراده وعزيمة لاتلين فى اول منعطف ولاتتكسر عنداول عائق وبحاجة الى اخلاص وامانة المسئوليه فى ان تقدم المصلحةالعليا للوطن على المصالح الذاتيةحقيقةان المعاناه الحقيقة للشعوب العربية لاتكمن فى ندرة الموارد وشحتها وانما تكمن فى سوء الادارة والفساد الذي يقضي على كل شيء كل الحكومات العربية التى تولت المسئولية فى قيادة الوطن العربى سواء السابقةلعصر التغير اوالى حقةلم تتبنى خطط استراتيجية وتنطلق فى عملية التنمية الشاملة وخلق فرص عمل جديدة وتحسين الوضع المعيشى والانطلاق فى مكافحة الفسادوتطبيق سيادة القانون ومبداء الثواب والعقاب وتقديم اقرارات بالذمه المالية والقضاء على الرشوة والمحسوبية ووقف تدخل مراكز القوى فى اعمال الحكومة.. ان سياسة الاقصاء والعزل لاتنم عن مشروع وطنى يهدف لترسيخ الامن والاستقرار والانطلاق فى عملية البناءوالتنمية لان الاحقاد لاتولد الا الفوضى والحروب والدمار ان هذه الحكومات تكرس نفس النهج الاقصائى والتهميش للمخالفين فى الراى الذى عانت منه الشعوب مع فارق ان عملية الاقصاء الحالية بصبغة دينية وفتاوى من مكاتب الارشادالتى يديرها الاخوان المسلمين كما حصل فى مصر وليبيا والعراق وتونس إضافة الى ما يحدث في اليمن رغم أن المبادرة الخليجية نصت على تشكيل حكومة توافق وطنى ولم تنص على تقاسم الهياكل الادارية لاجهزة الدولة وتصفيات الحسابات.. ان عملية الاقصاء التى تمارسها الحكومة وتحديداً فى الوزارات التى يتولى زمازم امورها حزب الاصلاح خضعت لعملية اقصاء لمعضم مدراء العموم والوكلاء ومدراء الادارات والبديل من التجمع اليمنى للاصلاح الذى يمارس سياسة الاقصاء حتى ضد شركائه فهاهى البيانات المتواليه للحزب الاشتراكى والتنظيم الناصرى تكاد تعصف بتحالف اللقاء المشترك بعد ان رفض تطبيق معاير الخدمة المدنية وتتم عملية الاقصاء لمجرد انك لست من كوادره وليس لانك مدان.. لقد وصل حقد هذا الحزب الظلامى الى محاولات تغير اسم ثانوية عبد الناصر لانه حقد ازلى على كل ماهو ثورى وتقدمى.. ان عملية التغير تستوجب لها معايير وادانات قضائية لكل من يتم تغيره لا ان تتم عملية الاقصاء لمجرد الانتماء السياسى فتلك جريمة لا يجب السكوت عليها أبداً.

دعم المعتدلين.. أمل الأمة

محمد علي حسن

وصل عشق البعض وولعه في لعب دور «الأطرش في الزفة» في تعامله مع قضايا هذه الأمة وأزماتها حداً جهلوا معه حقيقة ما يدور حولنا من أحداث تواجهها منطقتنا العربية منذ سبعينيات القرن الماضي حتى الآن، بدءاً بحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران وما تلاها من حروب استقطاب مذهبي مولتها بعض دول الاقليم، مروراً بغزو افغانستان والعراق وما انتهت اليه من تسليم العراق للشيعة في خطوة متقدمة لإكمال الهلال الشيعي ومن عودة للافغان العرب الى بلدانهم، وانتهاءً بأحداث العام 2001م وما حظت به بعض الحركات من دعم بعض الدول الكبرى ووصل حد التدخل العسكري في سبيل سيطرة الاسلام السياسي في خطوة تهدف الى إنشاء تكتل سُني.

يخطئ من يظن أن الاحداث التي تشهدها المنطقة وما تحظى به بعض القوى من دعم خارجي هي حركات عفوية أكان الغرض منها خدمة شعوب المنطقة وتلبية تطلعاتهم في الحصول على حياة كريمة ونحو ذلك مما تروج له الدول الداعمة من مزاعم أو من قبل أصحاب المشاريع السلطوية كمبرر لكل ذلك الدعم السياسي والمالي والاعلامي، لأنه لو صح ذلك لكان الاولى بهذه الدول تقديم دعمها للشعب الفلسطيني باعتباره أكثر شعوب الأرض معاناة.

وبالتالي يمكن القول بأن المنطقة وشعوبها تقف أمام مشروع تم الإعداد له مسبقاً ويجري تنفيذ خطواته الاخيرة، شكلت فيه الانظمة «المستهدفة» وعقلانيتها حجر عثرة وكان لابد التخلص منها، ظاهره اسقاط الانظمة وباطنه اسقاط الاوطان في حرب مذهبية «سنية شيعية» لا تبقي ولا تذر تخدم أعداء هذه الأمة.. للأسف ها هي بعض التيارات والاحزاب السياسية تسهم في تنفيذ هذا المشروع طمعاً بالسلطة.. ويعتقد كل طرف منهم أنه الاقرب من غيره في إخضاع المنطقة لنفوذه وأيديولوجيته المذهبية.. وأمام كل هذه المخاطر والتداعيات.. أصبحت أمتنا بحاجة ماسة الى تدعيم موقف التيارات والاحزاب الوسطية على الساحة في مقابل تلك الاحزاب ومشاريعها التدميرية، فيكون فيها للفكر المعتدل ومن يمثله اليد الطولى في رسم سياساتها وتحديد مصير بلدانها، وللحيلولة دون تكرار المشهد السوري في أوطاننا، ذلك الذي ارتفعت فيه صيحات الجهاد التي أطلقها كل طرف في مواجهة الآخر.. وهي فرصة لدعوة الأغلبية الصامتة في منطقتنا عامة وفي بلادنا خاصة الى الخروج من صمتها والانحياز لمصلحة الاعتدال ومن يمثله والذين بحكمتهم أخرجوا البلاد من أزمتها بسلام.

دردشة.. بطعم .. الحنظل

أحمد أبكر الأهدل

أنا لست عارفاً بأمور الدنيا كلها بليلها ونهارها بحلوها ومرها.. حتى أجزم بأنها على وشك النهاية.. كما أنني لست عالماً بعلامات الساعة الكبرى منها والصغرى حتى أؤكد على قيام الساعة..

كما أنني لا أجيد الكذب.. ولا الخيانة.. ولا الغدر الملفوف بابتسامة عريضة.. لا أجيد اللعب بالكلمات.. فأفعلها حين أريد واكسرها حين أشاء لا أفقه في السياسة ودروبها شيئاً..

لكني أعرف جيداً.. بأن هناك مؤامرة على الدول التي تمتلك تاريخاً وحضارة مثل اليمن، وسوريا، ومصر، والعراق، أما الدول التي لا تاريخ لها، ولا حضارة لها لا ثورات فيها ولا تغيير.. والسبب.. مجهول..

لست عالماً بالفلك واتجاهات الرياح حتى أحلل سبب تساقط الطائرات.. لكني أعرف أن هناك من يحاول أن يخلط الأوراق بمساومته للوطن.. بقاؤه مقابل الأمن وزواله.. يعني زوال الامن في الوطن..

لست بارعاً في تقمص الأدوار.. ولا أجيد التحدي بعدة لغات، فمرة أكون قائداً وأخرى تابعاً.. ومرة ثائراً.. وأخرى تاجراً..

لا أجيد الكلام باسم الدين ولا أفتي بأن الجلوس في الساحات كان جهاداً واليوم صار نفاقاً

لست خائفاً على ما أملك.. فأبيع ديني بدنياي..

لأني لا أملك شيئاً أصلاً

ولا أملك جائزة نوبل في قتل الشباب والمتاجرة بدماء الشباب

ولا أجيد فن حماية الثورات

فأختبئ بها وأنهب وأسوم باسمها

لا أجيد الحديث عن الوطن وأنا أطعنه في ظهره

لا أجيد الكلام عن الأمان وأنا أتاجر فيه بالسلاح

لا أجيد الحديث عن القانون والعدل والمساواة

وأنا أدوس كل ذلك بمئات المرافقين والسيارات كل يوم

لا أجيد التكلم عن الدولة المدنية

وأنا أضرب الكهرباء وأمول وأدعم الفوضى في ربوعها

اعذروني على هذه الدردشة

فهي دردشة بطعم الحنظل

لكن لابد منها..